

## إسرائيل «الغائب الأكثر حضوراً» في «مؤتمر القاهرة»

السلطة الى القطاع، مدخلين لاستئناف المفاوضات، رأى أن «العالم مشغول الآن بأمرين مرض الإيبولا ومحاربة 'داعش' مشيراً إلى أن أي خطوة فلسطينية أحادية الجانب لن تنجح». وبشأن تبرير الغياب نقلت صحيفة هآرتس عن موظف رفيع المستوى قوله: منذ عدة أسابيع بدأ مكتب الرئيس السيسي، بإرسال رسائل إلى حكومة إسرائيل، مفادها أن مصر لا تعترم دعوتها، طالبا «أن تبدي إسرائيل تفهماها» والسبب، بحسب «هآرتس» أنه إذا شاركت إسرائيل فإن دولاً كالسعودية والإمارات العربية، ستمتنع عن المشاركة، وأوضح المصريون لإسرائيل أن التمويل الأساسي للإعمار سيكون بأموال خليجية، ومشاركة إسرائيل قد تؤدي إلى فشل المؤتمر.

وذكر الموظف إن موقف وزارة الخارجية الإسرائيلية كان يؤكد على أن تصر إسرائيل على المشاركة، مشيرة إلى أن التغيب سيوحي للمجتمع الدولي بأن إسرائيل توافق على مقاطعتها والتميز ضدها، لكنه لفت إلى أن نيتها هو ومستشاريه كان موقفهم الاستجابة لطلب مصر، وأن «قحوى رسالة مكتب ننتباهو للمصريين كان أن إسرائيل تفهم وضعهم، ولن تمارس ضغوطاً لدعوتها» وذكرت هآرتس أن حزب العمل يحاول مع حزب العمال البريطاني إقناع نواب الأخير الامتناع عن أو عدم التصويت، اليوم، على مشروع قرار للاعتراف بفلسطين كدولة. ورغم أن قراراً كهذا، إذا وافق عليه البرلمان، لن يكون ملزماً للحكومة البريطانية، إلا أن إسرائيل ترى أنه ينطوي على أهمية رمزية.

من الدول العربية، على أن تؤدي إلى تطويق المقاومة في قطاع غزة. قوة حضور إسرائيل في المؤتمر، أوجبت التمهيد له بضمانات للسفك الذي تشترطه لما يمكن أن يصدر عنه، وتقديم تبريرات لغيابها الشكلي. وقد كشف وزير خارجيتها ليبرمان لموقع 'يديعوت احرونوت' عن وجود تفاهات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول شروط إعادة الإعمار، وأنه سيكون مستحيلاً دون مشاركة إسرائيل. لافتاً إلى أن إسرائيل تريد التحدث عن «نظام مراقبة، حول كيفية عبور المواد والأموال. وما من مطالب أميركية، بل هناك تفاهات بيننا» ونفى ليبرمان ألا تكون إسرائيل مشاركة في المؤتمر، مشيراً إلى أنه «لا يمكن إعمار غزة من دون مشاركة وتعاون إسرائيليين، لكننا نفهم القبول لدى الدول العربية. وسنحاول أن نكون ايجابيين»، وتابع «العتاد سيمر عن طريق حواجزنا، وترميم البنى التحتية المدنية أمر إيجابي» أمّا بشأن النتائج السياسية للحرب على القطاع فقد أوضح أن الأفضل بالنسبة لإسرائيل هو أن تحكم السلطة الفلسطينية قطاع غزة.

ولجهة أن يكون المؤتمر، وعودة التنسيق، واضح بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول شروط إعادة الإعمار في غزة. والتماس عبد الفتاح السيسي أن تتفهم إسرائيل عدم دعوتها لحضور المؤتمر لا يلغي أن دولة العدو هي المؤسسة الأصلية لهذا المؤتمر

### علي حيدر

الغائب الأكثر حضوراً في مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة، كان إسرائيل. فهي المؤسسة الأصلية للمؤتمر، والتي وضعت مبادئه وضوابطه، لجهة ضمان أن يكون وفق آلية تضمن عدم استفادة المقاومة من المواد المفترض دخولها إلى القطاع، ولولا القلق من أن يؤدي استمرار الواقع القائم إلى إعادة التورث الأمني على الجبهة الجنوبية للدولة العبرية لما كان للمؤتمر أن ينعقد. وبالتالي فإن أصل ومسار إعادة الإعمار سيكونان بما يضمن تعزيز التهدئة، خاصة أن المطالب الأساسية للشعب الفلسطيني ليست ضمن جدول أعمال هذا المؤتمر، ولا مشروطة به.

إن الاتفاقات التي سبقت المؤتمر ضمنت عودة السلطة الفلسطينية على أمل أن يمثل ذلك انطلاقة جديدة، تراهن إسرائيل وعدد

## أداة الإعمار



ليبرمان، المؤتمر بالقول، إن «إسرائيل غير معنية بمنع عملية الإعمار»، لكنه أكد أنه «لا يمكن إعادة إعمار غزة من دون تعاون إسرائيل ومشاركتها». أبو مرزوق عاد وأوضح أن «عدم رعاية الولايات المتحدة رسالة قوية لكون السلاح الأميركي هو أداة التدمير، لكن تصريح أميركا بين يدي المؤتمر تصريح غير مسؤول وتعبير عن غضبها وبعدها عن الترتيبات لأنها كانت معترضة سابقاً على موعد المؤتمر». وبعدها وضع المؤتمر في سياق أشبه بالانتصار «لأنه حمل المجتمع الدولي المسؤولية عن الدمار، وهي فكرة نرويجية»، توجه إلى تسجيل الملاحظات على غيابهم عن المشاركة، بالقول: «لا أفهم أن يخلو الوفد من كل ألوان الطيف الفلسطيني، خاصة المعنيين في الإعمار مباشرة، وإن كانت دعوة مصر خصوصاً سياسيين لها تصرف مسؤول».

ولا يخفى أن الحديث عن رغبة حماسية في المشاركة في مؤتمر دولي مشابه فيه إشارة إلى نية نحو مشاركة سياسية أكثر اتساعاً خلال المرحلة المقبلة، مع أن الحركة تؤكد أنها ليست جزءاً من «التوافق»، ومن هنا يمكن المقارنة بين رغبة تيار كبير داخل «حماس» في الانكفاء نحو الداخل واعتماد المقاومة المسلحة خياراً وحيداً، وبين الرغبة في مشاركة سياسية أوسع تصل إلى سقف المنافسة على رئاسة السلطة. وهو التباين نفسه الذي ظهر في إصرار المستوى السياسي على نفي تشكيل أي «جيش شعبي» بجانب كتائب القسام، فيما أكدت في المقابل، عبر أكثر من إعلان، الشروع في «ضم غير المنتسبين إلى الحركة» إلى هذا الجيش، وهي، بلا شك، خطوة جديدة وفارقة في تاريخ الحركة وتركيبها.

## «جلبة» داخل السجون: صفقة قريباً؟

أسماء، وترافق مع هذه التطورات تعيين رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، الجنرال، ليؤور لوتان، منسقاً جديداً لملك الأسرى والمفقودين، ليخلف بذلك دافيد ميدان، الذي أنهى مهماته أخيراً. وينقل عن نتنياهو قوله عقب تعيين لوتان، إن «إسرائيل تلتزم إعادة المفقودين إلى بيوتهم»، من دون أن يفصح عن عددهم أو معلومات أخرى.

في السياق، نفت مصادر من داخل السفارة الفلسطينية لدى القاهرة وجود أي تحرك في هذا الشأن، مؤكدة أن كل ما لديها هو البحث في استئناف مباحثات تثبيت التهدئة فقط. أما حركة «فتح»، فأكدت رفضها إجراء مباحثات منفردة من جانب «حماس» في قضية مفاوضات الأسرى، معتبرة ذلك تراجعاً عما وصفته «الأداء الفلسطيني خلال الحرب». وقال القيادي في الحركة، يحيى رباح، لـ «الأخبار»، إن «على حماس أن تحافظ على المكسب بوجود وفد موحد، وخاصة أن قضايا التفاوض كلها وطنية ولا تعني فصلاً بعينه». كما دعا رباح إلى أن تكون مفاوضات الأسرى ضمن الوفد الموحد أو عبر منظمة التحرير التي سيكون دورها العمل السياسي ضمن موافقة كل الأطراف، فيما لم يبد الراعي المصري أي موقف رسمي من قضية «وفد الأسرى».

جندي آخر اسمه جولدن هدار في مدينة رفح (جنوب). وتقاطع حديث نزال مع تصريح آخر لعضو المكتب السياسي للحركة، صالح العاروري، الموجود في تركيا، أكد فيه أن «حماس» لن تكشف عما لديها من الأسرى الإسرائيليين إلا عبر المفاوضات. وقال العاروري إن المعلومات المتداولة، حول قضية الأسرى وعددهم وحالتهم الصحية في الإعلام، «ليس لها أي صفة رسمية». في المقابل، ينفي أقطاب عديديون في الوفد الفلسطيني الذي يمثل الفصائل والسلطة أن تكون لديهم معلومات بشأن الأسرى أو الجثث، وقد أشيع أخيراً عن وجود أسرى أحياء لدى «حماس» وأشلاء لدى «الجهاد الإسلامي». لكن مصادر أمنية رأت أن الخوض في هذه التفاصيل يخدم العدو.

داخل سجون الاحتلال، أفادت عدة مصادر لـ «الأخبار» بأن هناك نوعاً من «الحركة» وتناقل الأخبار بشأن انفراج محتمل في قضية الأسرى. وذكرت هذه المصادر أن الأسرى، وخاصة ذوي المؤبدات في أقسام «حماس»، وصلتهم معلومات تفيد باقتراب تحقيق «اختراق» في موضوعهم، من دون الإشارة إلى ماهية هذا الاختراق. كذلك نقلت وجود مشاورات داخل الهيئة القيادية العليا لأسرى «حماس» في سجون الاحتلال بشأن القضية والحديث عن

### غزة - هاني إبراهيم

توحي تحركات جهاز العمل الجماهيري التابع لحركة «حماس» في غزة، فضلاً عن تصريحات إعلامية، يقرب بدء مفاوضات غير مباشرة جديدة تخص ملف الأسرى، على أن هناك تشديداً على أن أي مفاوضات في هذا الشأن ستكون منفصلة عن التي سيجريها الوفد الفلسطيني في القاهرة، خلال النصف الثاني من الشهر الجاري، وتخص تثبيت وقف النار مع الاحتلال.

وبينما كانت الملصقات تملأ شوارع غزة، لافتة إلى صفقة «الوفاء لأحرار 2»، أكد القيادي في «حماس»، محمد نزال، وجود ترتيبات لبدء مباحثات في مصر عبر «وفد يختلف عن الوفد المفاوض حالياً». وذكر نزال في صفحته على «الفيسبوك» أن حركته أبلغت القاهرة «رسمياً» أن قضية الأسرى ستكون منفصلة عن المفاوضات غير المباشرة، مؤكداً أنهم لن يقدموا أي «معلومات مجانية بشأن عدد الجنود الأسرى لدى الحركة أو طبيعة أحوالهم إن كانوا أحياء أو أمواتاً».

رسمياً، تصرح «حماس» بوجود جندي واحد لديها هو شأؤول أرون الذي أعلنت أسرته في حي التفاح شرق غزة خلال الحرب الأخيرة، لكنها لم تذكر حالته الصحية، فيما أعلن الجيش الإسرائيلي اختفاء

كل». وشرح البيان أن هناك حاجة عاجلة إلى 414 مليون دولار للإغاثة الإنسانية، ثم 1.2 مليار دولار لتعافي الاقتصاد كمرحلة أولى، إضافة إلى مبلغ 2.4 مليار دولار هو التكلفة المبدئية لإعادة الإعمار. كذلك أعلنت الدول المانحة موافقتها على خطة حكومة التوافق بشأن الإعمار، وضرورة أن يواكب ذلك دعم موازنة الحكومة نفسها للتنمية في الضفة. في ما يخص إسرائيل، شدد المشاركون على أنه لا يمكن إعادة إعمار غزة إلا بفتح إسرائيل المعابر وتسهيل التنمية الاجتماعية والإسراع في الانتعاش الاقتصادي، وخاصة إزالة القيود بما يتيح للفلسطينيين التجارة بين غزة والضفة والدخول إلى أسواق العمل. كذلك أعلن الاتحاد الأوروبي استعداداً لتقديم دعم ميداني يضمن الوجود في نقاط الدخول والخروج، إضافة إلى المساعدة في بناء القدرات البشرية وتعزيز الربط بين الضفة وغزة برّاً وبحراً، وذلك على أن يمتنع «الطرفان، الإسرائيلي والفلسطيني، عن أي أعمال أحادية الجانب من شأنها أن تقوّض مفاوضات السلام المقبلة».

ما أنجزناه». لكنها استبعدت أن تفعل «حماس» أي شيء يعيق عملية الإعمار «لأنه سيكون انتحاراً سياسياً».

على جانب آخر، حاول الرئيس المصري بعث رسائل متنوعة بين الطمأنينة والتحذير، فهو أكد للجانبة الفلسطيني أن القاهرة لن تتخلي عن القضية الفلسطينية مهما كانت الظروف، ومن ناحية أخرى حذر من نتائج «غضب المواطن الفلسطيني الذي يعيش مأساة العيش بلا وطن، وهي خطورة لا يمكن أن تتحمل عواقبها الأجيال المقبلة من الإسرائيليين». وقال السيسي خلال اجتماعه مع عباس: «يجب الوصول إلى تسوية نهائية عادلة وشاملة تضمن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية»، كما شدد على أهمية الإسراع في تنفيذ عملية الإعمار.

في المقابل، أكد عباس أن الفرصة للإعمار ستكون للشركات الخاصة في قطاع غزة، وبشأن الدولة أكد أن غزة والضفة، بما فيها القدس الشرقية، تشكلان نطاقاً الجغرافي الذي نريد أن يرحل الاحتلال عنه».

ولم يخل البيان الختامي للمؤتمر من تأكيد مساندة المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في غزة، مشددين على استعدادهم دعم سبل وقف النار عبر «حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار غزة في إطار طويل المدى ويناسب تنمية فلسطين